العالم المتطور يمتلك ترسانة عسكرية نووية قادرة على افناء العالم الاسلامي بل تدمير الكرة الارضية برمتها، اي لا يمكن احتلال ارضه بقوة الحراب.

وفيما لو كان نشر الفكر، اي فكر، من خلال الدعاية والاعلام، وبالتالي الفوز في الانتخابات، فهذا شيء مفهوم، أما تجريد السيوف وغزو الحدود القومية للغير فهذا شيء لا يتقبله العقل المعاصر ويعتبر غزوا.

وفي نفس الاتجاه نلاحظ عجزا غير مستوعب في تعاطي سلطة آيات الله مع المشكلة الكردية في ايران، فالاكراد في تركيا والعراق وايران يناهزون ٢٠ مليونا يتوزعون بالتساوي تقريبا، بل وكانت لهم دولتهم الواحدة ذات يوم، ولهم بالتالي خصوصيتهم القومية المتفجرة اليوم في العراق وتركيا وقريبا في ايران، وبدون حكم ذاتي يراعي حقوقهم الاقتصادية والثقافية ومميزاتهم السياسية، في اطار ايران ديمقراطية لا يمكن استئصال شأفة الصراع القومي، والشيء نفسه ينطبق على مشكلة الجنوب السوداني، وهذه الشعوب مستحيل ابادتها مثلما مستحيل تجاهل وطمس خصوصيتها القومية.

٣) القضية الطبقية، فأينما حكمت الاتجاهات الاسلامية سواء كانت ضمن التيار المجدد كما في ايران والسودان أو أفغانستان أو حينما كانت تدعم *ضياء الحق* في باكستان أو ضمن الاوساط التقليدية التي تعتبر نفسها ملتزمة بالدين كما الحال في السعودية والخليج أو في برامج القوى الاسلامية الفاعلة في الجزائر ومصر والاردن و... فهي كلها لم تتطرق بكلمة واحدة لأصل الاستغلال وتركيز الثروة في ايدي الطبقات البرجوازية.

ففي ايران والسودان لم يفتأ نظام الملكية الاقتصادية على حاله كما كان من قبل... فالمصانع والتجارة والمزارع والفنادق يملكها رأس المال والارباح التي ينتجها الشغيلة من جهودهم وعرق عملهم يحوز عليها الرأسمالي... وفيما عدا *الغنوشي* في تونس الذي أشار لحقوق العاملين بتعويم كبير، لم يبادر أحد لتبيان أصل الاستغلال الطبقي وقانون القيمة الفائضة، وهذا القانون نتعرض له بمعزل عن هذا السياق... بل وعلى صعيد التثقيف الداخلي الذي تسمع همساته في غير مكان يتم التصريح بمعاداة التأميم للملكيات الرأسمالية الاستغلالية علما ان *باقر الصدر* في كتاب "اقتصادنا" يتحدث عن ملكية الدولة لبعض القطاعات كتأميم لا مناص